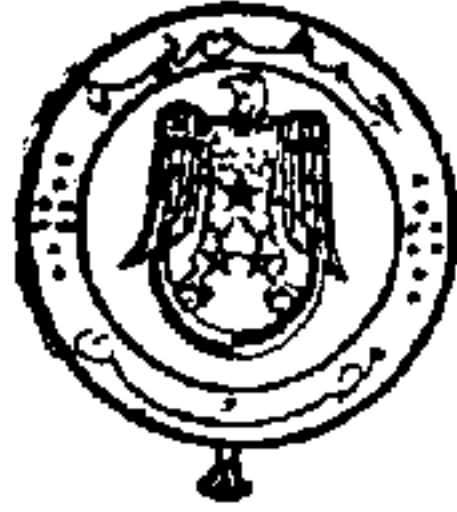


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الْوَفَّاءُ الْمَصْرِفُ

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ١٠١ مكرر "ب") الصادر في يوم الأحد ٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ - ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ (السنة ١٢٩ هـ)

مادة ٢ - يخضع من الإعانات المقررة ما يكون قد سبق صرفه لأصحابها من اعتمادات الإغاثة أو التعويضات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو وزارة شؤون بورسعيد للقيام بوفاء الضرائب والرسوم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥

مادة ٣ - مع مراعاة أحكام المادة الأولى تبطل جميع الجوز الموقعة تحت يد الحكومة على تلك الأموال المنصوص عليها في المادة المذكورة

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من استولى بدون وجه حق على أموال من الاعتمادات المقررة لإغاثة المصابين بأضرار الحرب أو أدخل الغش في البيانات أو الطلبات الخاصة بالحصول على هذه المبالغ وذلك فضلاً عن استرداد ما صرف له بدون وجه حق بطريق المحجز الإداري - ويكون المدير المسئول بالمحل أو المؤسسة أو الشركة أو غيرها من الهيئات مسئولاً عن هذه الجريمة إلا إذا أثبت عدم علمه أو استعالة مراقبته .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٧ (٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٥٧

بعدم جواز المحجز تحت يد الحكومة على أموال الإعانات التي تصرف تنفيذاً للأمرين العسكريين رقمي ١٠ و ٩ لسنة ١٩٥٦

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - لا يجوز توقيع المحجز لاستيفاء ما يستحق للحكومة والأشخاص الإدارية والأفراد على أموال الإعانات التي تصرف تنفيذاً للأمرين العسكريين رقمي ١٠ و ٩ لسنة ١٩٥٦ من الأموال المعتمدة بقراري رئيس الجمهورية رقمي ٧٣ و ٧٩ لسنة ١٩٥٧ أو أى قرار يصدر باعتدال بالغ أخرى لهذا الغرض ما لم يكن المحجز من أجل تحصيل الضرائب المقررة بمقتضى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ، أو دين مضمون برهن تأميني على العقار الذي صرفت الإغاثة بسببه ، أو دين نشأ عن الأعمال الخاصة بتعمير المنشآت التي خربت أو تلفت بسبب الحرب .